جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

اختيارات الإمام ابن المنذر الفقهية

رسالة ماجيستير

(٢٤١هـ، ٣١٨هـ)

إعداد الباحث:
أحمد إبراهيم المرسي الشريف

إشراف
الأستاذ الدكتور/ حسين سمرة

شكر وتقدير

يقول النبي ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»(١).

فأحمد الله ﷻ وأشكره على عظيم نعمه، وجليل مننه، ثم أتقدم بعد شكر الله - من باب العرفان بالجميل وإسداء الفضل لأهله - إلى أساتذتي بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ حسين ابن سمْرَة - حفظه الله تعالى- الذي كان مشرفًا على هذه الرسالة، فأسدى إليَّ النصح، ومنحني التوجيه، وأكرمني بالإرشاد السديد، فأعطاني من علمه ووقته وجهده الكثير، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد بن يوسف سليمان، العالم المتواضع الذي كان يتحفني بنصائحه ويرعاني بتوجيهاته فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى الأستاذين الكريمين:

الأستاذ الدكتور/ يوسف الفرت

والأستاذة الدكتورة/ مريم هندي

اللذين تحملا عناء قراءة هذا البحث لتقييمه وسد الخلل والنقص الذي به فجزاهما الله خير الجزاء.

---

(١) رواه أبو داود [كتاب الأدب - باب في شكر المعروف رقم (٤٨١١)]، والترمذي [كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك] وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في هذه الرسالة سواء بالنصح والإرشاد أو بالحصول على فائدة، أو أسهم معي في إخراجها.

وأخصّ بالذكر هنا- أبوي الكريمين الفاضلين فجزاهما الله خير الجزاء فإن هذا البحث ثمرة من ثمرات جهدهما ودعائهما، فأطال الله عمرهما وأحسن خاتمتهما.

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾

[النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾

[الأحزاب: ٧٠ - ٧١]

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ[٢]، وشرّ

(٢) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها لأصحابه.
وقد رواها أبو داود كتاب النكاح- باب في خطبة النكاح رقم (٢١١٨)، والنسائي كتاب الجمعة- باب كيفية الخطبة رقم (١٤٠٤) وقد تتبع طرقها وأفردها برسالة الشيخ الألباني وسماها: «خطبة الحاجة التي كان يعلمها النبي ﷺ لأصحابه».

الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

فإنه مما لا شك فيه- أن الفقه في الدين من أعظم منازل السائرين إلى رب العالمين، وكفى به شرفا أن الله ﷻ لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، فقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وقد أناط النبي ﷺ الخيرية بالفقه، فقال ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(٣).

وقد قيَّض الله ﷻ لهذا الدين علماء فحولًا، وجبالًا رواسي يحملون مشاعل الفقه والهداية للخلق فاختصهم الله باستنباط الأحكام وَعُنوا بضبط قواعد الحلال والحرام، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، وأول من حمل راية الفقه بعد النبي ﷺ هم الصحابة الأجلاء، ثم التابعون النجباء، ثم جاء عصر الأئمة أصحاب المذاهب المتبعة: «أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد» وغيرهم من الأعلام الذين اقتفوا آثار من قبلهم، وبذلوا جهدهم في تعليم الناس الخير وقد نالهم نصيبٌ من قوله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»(٤). فصار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله ﷻ لهم لسان صدق في الآخرين.

ثم خلف من بعدهم خلفٌ قلدوا في دينهم الرجال، وتعصبوا للمذاهب وأصحابها، فاكتفت كل طائفة بتقليد مذهب ما، وفترت الهمم عن تحصيل علم الكتاب والسنة، وقد غلا بعض أتباع المذاهب حتى قالوا: «كل آية أو

(٣) رواه البخاري كتاب العلم- باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين رقم (٧١).

(٤) أخرجه البخاري (٧١) كتاب العلم، باب (من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين) وقال البخاري بعد أن أورد هذا الحديث: هم أهل العلم، ومسلم (٥٠٥٩).

حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ»[٥] وأصبح حال هؤلاءِ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾.

وظهرت الصيحات بإغلاق باب الاجتهاد والاكتفاء بالتقليد لأصحاب المذاهب المتبوعة.

وبعد تراكم هذا الران على القلوب فترات طويلة، ظهرت في عصرنا الحالي أصوات صادقة تنادي بالرجوع إلى الكتاب والسنة مسترشدين بفقه الأئمة الأعلام اتباعًا لا تقليدًا، وانتصارًا للدليل لا تقليدًا للرجال.

وإيمانًا منا بهذه الدعوة؛ فإننا نقرر أنه لا سبيل للنهوض بأمتنا إلا بإحياء تراث الأئمة الأعلام وانتهاج نهجهم في الاستدلال بالكتاب والسنة واتباع الدليل، والإعراض عن التقليد وأهله.

فإن العلم هو معرفة الحق بدليله، وليس هذا رفضًا للمذاهب وإنما هو اتباع للأئمة الأعلام في وصيتهم التي أوصوا أتباعهم بها والتي تتلخص في

(٥) وللأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمود الديب تأويل لكلام الكرخي هذا، فيقول: «فقد صح عندي... «أن الإمام أبا الحسن الكرخي يقول: ما كان لنا ولشيوخنا أن نخالف أمر الله، فنترك الآية أو الحديث إلى الرأي، فإذا وجدت شيئًا من هذا فاعلم أنه ترجَّح عندنا صرفه عن ظاهره بدليل، أو تأكد عندنا أنه منسوخ أو أن الحديث لم يصح، ومعاذ الله أن نترك الآية والحديث لرأينا» وهذا تأويل حسن لكلام الكرخي، وإعذار طيب، وحمل الكلام على أحسن محامله، ولكن هذا لا ينفي صفة التقليد والتعصب التي سادت الحياة الإسلامية قرونًا كثيرة... ومما يدل على ذلك ما جاء في حاشية ابن عابدين (١/ ١٤٥) قال مسعر بن كدام: «من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف».
وقال ابن عابدين معلقًا: «لأنه قلد عالمًا صحيح الاجتهاد، سالم الاعتقاد، ومن قلد عالمًا لقى الله سالمًا».
وقالوا: «لو أنصف المقلدون للإمام مالك والشافعي لم يضعف أحد منهم قولًا من أقوال أبي حنيفة، بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له» حاشية ابن عابدين (١/ ١٥٠) وهذا الذي قاله الأحناف يوجد مثله عند أتباع كل المذاهب.

اتباع الحق بدليله.

فقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ من الناس»(٦).

وقال ابن عبد البر: «أجمع الناس على أن المقلد ليس معدودًا من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله»(٧).

ومن هنا قَوِيَتْ عزيمتي واستعنت بالله مُيَمِّمًا وجهي شطر تراث الأئمة المجتهدين الذين سلكوا مسلك الاتباع لا التقليد فوفقني الله عَزَّ وَجَلَّ للوقوف على تراث إمام من الأئمة الأعلام وهو الإمام ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

وبعد استخارة الله عَزَّ وَجَلَّ واستشارة أهل الفضل رأيت أن الاشتغال بجمع اختيارات الإمام ابن المنذر يحقق الأرب، ويحث على البحث والتنقيب لاستكمال النقص عندي ومحاولة وضع لبنة في بناء تصور عن الفكر الفقهي لدى الأئمة المجتهدين.

والله وحدهُ من وراء القصد.

أما عن موضوع البحث فاختيارات ابن المنذر

هي المسائل التي اختارها وارتضاها مذهبًا، وانتحلها رأيًا لنفسه، وهذه الاختيارات تنتظم أبواب الفقه المختلفة من عبادات ومعاملات».

فهي اختيارات فقهية جال فيها ابن المنذر خلال المذاهب الإسلامية المعروفة، يقتطف منها ما يرى فيه عبق النبوة، وعرف السلف الصالح، وإن القارئ لفقه ابن المنذر يلمح في كل أبوابه عقلية الفقيه المجتهد الذي تحرر

(٦)، (٧) «أعلام الموقعين» (١/ ٢٣).

من القيود المذهبية في دراسته، فهو في اختياراته غير مقلد لمذهب ما، وهو في مقارناته فقيه مستنبط، عليم بأوجه القياس ومصادر الشريعة ومواردها، له هدف واحد يولى وجهه شطره، وهو اتباع الحق بدليله، فهو في اجتهاده يحلق في سماءِ الكتاب والسنة، ومناهج السلف الصالح، والأئمة المجتهدين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

إن اختيار المرء جزء من عقله، وعلامة على نبله وفضله، وتظهر قيمة الاختيار إذا صدر عن إمام فقيه مجتهد له من التحقيق اليد الطولي.

ودراسة الاختيارات تحقق جملة من الفوائد منها[٨]:

١- أنها تهدف إلى تحقيق الراجح من الأقوال في المسائل المختلف فيها بين العلماء، وترك المرجوح منها.

٢- أنها تبين ما انفرد به صاحب الاختيارات من أقوال خالف فيها غيره من أهل العلم.

٣- بيان مكانة العالم بين العلماء.

٤- أنها تبين مدى تجرد الإمام صاحب الاختيارات للدليل، وعدم تعصبه للمذهب الذي انتسب إليه.

٥- أنها تساعد على اتباع الحق بدليله وترك التقليد؛ لأن الاختيار لا يصدر غالبًا إلا عن اجتهاد قائم على الدليل.

---

(٨) انظر: «الاختيارات الفقهية» للإمام الخطابي (١/ ١١) تأليف/ سعد بن عبد الله بن ناصر البريك، و«الاختيارات الفقهية» لابن تيمية تأليف د/ أحمد موافي (ص ٤).

٦- إن تراث ابن المنذر جدير بتكوين شخصية علمية قادرة على الاستنباط من الكتاب والسنة، مستنيرة بفهم سلف الأمة.

منهج البحث

إن طبيعة البحث اقتضت أن يتبَّع فيه المنهج الاحصائي المقارن، فبعد جمع الاختيارات الفقهية تمَّ مقارنتها بالمذاهب الفقهية الأربعة، وهو مع ذلك منهج نقدي من خلال عملية الترجيح بين الآراء المختلفة ونقد الأحاديث الضعيفة التي تعرَّض لها البحث وهو أيضًا منهج استنباطي؛ فالقسم الأصولي - قائم على استنباط منهج ابن المنذر في الأصول.

طريقة الدراسة في البحث

هذا البحث مقسم إلى قسمين:

القسم الأول: فقهي.

القسم الثاني: أصولي.

أولًا: القسم الفقهي: «وهو الاختيارات الفقيهة لابن المنذر» وطريقة البحث في هذه الاختيارات كانت كالآتي:

١- قمت بتتبع اختيارات ابن المنذر من كتبه المطبوعة: وهي «الإشراف»، و«الأوسط»، و«الإقناع».

٢- قمت بترتيب هذه الاختيارات باعتبارها مسائل فقهية تنتظمها أبواب، فتظهر متكاملة تامة.

٣- بدأت بوضع عنوان للمسألة كما هو مترجم لها في كتب الفقه، ثم أبدأ المسألة باختيار ابن المنذر قائلًا: اختار ابن المنذر كذا ثم أنقل قول ابن المنذر في المسألة.

٤- بعد عرض اختيار ابن المنذر قمتُ بعرض مذاهب الأئمة الأربعة باختصار؛ لأن قيمة الاختيار لا تظهر إلا من خلال أقوال الآخرين.

٥- ثم بعد ذلك أبين أدلة ابن المنذر التي احتج بها لرأيه.

٦- وأخيرًا: مرحلة التعليق والترجيح، وفيها قمتُ بالتعليق على ما يحتاج إلى ذلك - من وجهة نظري- مع ترجيح الراجح بدليله، وكانت قبلتي التي وليت لها وجهي هي اتباع الحق والدليل سواء وافقت ابن المنذر في اختياره أو خالفته... والموافق والمخالف في هذه المسائل الفقهية دائر بين الأجر الواحد والأجرين، وأسعدهما بالأجرين من أصاب حكم الله ورسوله في المسألة... والكل مجتهد في مرضاة الله وطاعة رسوله، وتنفيذ حكمه، ولهما أسوة بالنبيين الكريمين داود وسليمان اللذين أثنى الله عليهما بالحكمة، وخصّ بفهم الحكومة سليمان عليه السلام[٩].

ثانيًا: القسم الأصولي: وفيه قمتُ باستنباط منهج ابن المنذر في أصول الفقه وهذا القسم يحتوي على ثلاثة أبحاث:

البحث الأول: فيه بيان لمنهج ابن المنذر في الأصول.

البحث الثاني: منهج ابن المنذر في توثيق السنة؛ ذلك لأن ابن المنذر إمام كبير في الحديث وجُلُّ اختياراته إنما هي ثمرة لصحة حديثٍ لديه، فكان

(٩) «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية (٥/ ٥٢٤) تحقيق مشهور حسن آل سلمان. ط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة.

من اللازم أن أتطرق إلى الحديث عن منهجه في السنة.

البحث الثالث: بينت فيه منهج ابن المنذر في القواعد الفقهية- باختصار- فنظَّرتُ لعدة قواعد فقهية من خلال نقل أقوال ابن المنذر فيها.

وهذه سمات عامة للبحث تشمل القسمين الفقهي والأصولي:

١- قمت بتخريج الآيات مع الاهتمام بضبطها.

٢- قمت بتخريج الأحاديث النبوية، فإذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا خرجتها من مصادرها مع بيان وجهة أهل العلم في التصحيح والتضعيف كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وابن حجر العسقلاني... ومن المعاصرين الشيخ/ أحمد شاكر، والشيخ/ الألباني فهما من البارزين في علم الحديث.

٣- إذا استدل ابن المنذر بحديث فيه ضعف، بينت ذلك غالبًا مع بيان علة الضعف كما ذكرها أهل العلم. وهذا قليل في البحث.

٤- أطلت النقل - أحيانا - عن ابن المنذر؛ لأن الفكرة- في نظري- لا تكتمل إلا بذلك، وهذا قليل.

٥- في القسم الفقهي كنت أبدأ المسألة ببيان رأي ابن المنذر فيها، بخلاف القسم الأصولي، فلم ألتزم ذلك، فكنت أضع أقوال ابن المنذر في مكانها اللائق بها - من وجهةنظري - سواء في «بداية المسألة أم في نهايتها».

وأخيرًا: فلقد عشت فترة طويلة مع هذا البحث، وكلما كررت النظر، زدتُ، وغيرت، ونقصت، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأقول كما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقدْ أَلَّفْتُ هذه الكتب ولم آلُ فيها، ولابد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾.

فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة، فقد رجعتُ عنه»[١٠]؛ هذا وما كان في هذا البحث من توفيقٍ فمن الله وحده، وما كان غير ذلك فحسبي أني بذلت جهدي واستفرغت وسعي.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

❁ ❁ ❁

(١٠) الشافعي لأبي زهرة (ص ١٤١).

الدراسات السابقة حول ابن المنذر

الدراسات التي وقفت عليها حول ابن المنذر؛ رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة، بعنوان: «ابن المنذر النيسابوري وأثره في الفقه».

مقدمة من الطالب الأندونيسي/ جمال الليل عبد العزيز[١١] بإشراف الدكتور/ عبد المجيد محمود، والأستاذ الدكتور/ رفعت فوزي عبد المطلب.

وعدد صفحات الرسالة مائتان وثلاث وعشرون تقريبًا واشتملت الرسالة على: تمهيد وبابين وخاتمة، ثم ملخص للرسالة.

أولًا: التمهيد: وفيه تحدث الباحث عن حالة العالم الإسلامي في وقت ابن المنذر، وعن الظروف السياسية، والأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والحياة الثقافية في نيسابور.

ثانيًا: الباب الأول: واشتمل على ترجمة لابن المنذر، وهذا الباب اشتمل على أكثر من ثمانين صفحة من الصفحة (٢٨: ١١٤) من الرسالة.

وانتظم أَرْبعةَ فصول:

الفصل الأول: عن نسب ابن المنذر وحياته ومولده، ونشأته، وطفولته، ووفاته، وصفاته العلمية.

الفصل الثاني: عن شيوخه الكبار، ومن بينهم الربيع المرادي، ومحمد بن الحكم، ومحمد بن اسماعيل الصائغ وغيرهم.

الفصل الثالث: عن ميادين ثقافته، وتحدث الباحث في هذا الفصل عن

(١١) وقد نوقشت الرسالة سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

فقه ابن المنذر ومكانته في الحديث، والتفسير، واللغة باقتضاب شديد، ثم ختم الفصل بالحديث عن تلاميذه وكتبه.

ثالثا: الباب الثاني: وتحدث فيه الباحث عن أثر ابن المنذر في الفقه واحتوى هذا الباب على أكثر من مائة ورقة من الصفحة رقم (١١٥: ٢٢٠).

وقسم الباحث هذا الباب إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: عن ابن المنذر وفقه الخلاف، وتحدث فيه الباحث عن أثر الاختلاف والمؤلفات التي ألفت فيه، والمذاهب التي سجلها ابن المنذر في كتبه وموقفه منها.

الفصل الثاني: تحدث فيه الباحث عن أصول ابن المنذر بصورة موجزة، إذ جاء ذلك في سبع عشرة ورقة.

الفصل الثالث: عن اجتهاد ابن المنذر ودرجته الاجتهادية.

الفصل الرابع: تحدث فيه الباحث عن أثر ابن المنذر في تلاميذه وكتبه وأخيرًا: خاتمة البحث؛ وفيها النتائج التي توصل إليها الباحث.

الفروق التي بين هذه الدراسة ودراسة الدكتور/ جمال الليل

أولًا: ماهية الموضوع، فموضوع هذه الرسالة: «اختيارات ابن المنذر الفقهية» أما رسالة الدكتور/ جمال الليل فهي عن أثر ابن المنذر في الفقه.

ثانيًا: «القسم الأصولي»: لقد بسطت القول في الحديث عن أصول ابن المنذر، وقد أوجز ذلك الدكتور/ جمال الليل.

ثالثًا: لم ينظّر الدكتور جمال الليل في منهج ابن المنذر في السنة[١٢]، بينما قمت في هذه الرسالة بالتنظير لمنهجه في السنة، لأن كثيرًا من اختيارات ابن المنذر نابعة من اعتماده على السنة فكان لزامًا على - أن أبين شيئًا عن منهجه في السنة.

رابعًا: تحدثت في القسم الأصولي عن القواعد الفقهية عند ابن المنذر، بينما أغفل ذلك الدكتور جمال الليل.

خامسًا: توسّع الدكتور جمال الليل في الحديث عن حياة ابن المنذر واستحوذ ذلك على ما يقرب من نصف الرسالة، وأفرد لذلك الباب الأول من رسالته، وكذلك توسَّع في الحديث عن حالة العالم الإسلامي، وعن الظروف السياسية والأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والحياة الثقافية في نيسابور.

وقد أغفلت ذلك في هذه الرسالة.

(١٢) قال الدكتور/ جمال الليل (٤٨): «وأما حكمه على متن الحديث فلم يصلنا ذلك في كتبه التي تحت أيدينا الآن، ومن المحتمل أن نجده في كتبه التي ضاعت».